مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تنمية بالاعتماد على الذات

THE FUTURE OF THE ALGERIAN ECONOMY IN THE FACE OF SELF-RELIANCE DEVELOPMENT

أوضايفية حدة [1]

[1] كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، h.oudaifia@univ-skikda.dz

تاريخ الإرسال:2021/02/21 تاريخ القبول:2202/01/06 تاريخ النشر: مارس /2022

الملخص:

ان تعدد المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري من تخلف و تبعية مفرطة للقطاع الريعي، إضافة الى مشكلة الفساد الذي استشرى داخل الاقتصاد الوطني، كلها تعكس منهجا تنمويا مشوها و تابعا يعيد إنتاج التخلف، و يجدد علاقات التبعية بصورة تؤدي إلى تفاقم و تطور الأزمة التنموية في البلاد. هذا مع ما خلفته أزمة كوفيد-19 من انعكاسات سلبية على جميع المستويات. أمام هذا الوضع و للخروج من معاقل التخلف و التبعية تفرض التنمية بالاعتماد على الذات نفسها كإستراتيجية فعالة للتخلص من كل أشكال التبعية و تكريس منهج تنموي مستقل و ناجح يعيد الاقتصاد الجزائري الى مساره الصحيح.

الكلمات المفتاحية: النفط، الفساد، التبعية، التنمية بالاعتماد على الذات، الجزائر

Abstract:

The multiplicity of problems that the Algerian economy suffers from, such as backwardness and excessive dependence on the rentier sector, in addition to the problem of corruption that has spread within the national economy, all reflect a distorted and dependent developmental approach that reproduces backwardness and renews dependency relations in a way that leads to the exacerbation and development of the crisis Development in the country. And with the negative repercussions of the Covid-19 crisis at all levels. Faced with this situation, and to get out of the strongholds of backwardness and dependency, development is imposed by self-reliance as an effective strategy to get rid of all forms of dependency and to devote an independent and successful development approach to return the Algerian economy to its correct path.

Key words: oil, corruption, dependency, self-reliant development, Algeria

المؤلف المرسل: أوضايفية حدة ، الإيميل المهني: h.oudaifia@univ-skikda.dz

مقدمة: سعت الجزائر منذ الاستقلال على محاولة بسط نفوذها على الاقتصاد التابع تبعية مطلقة للعالم الخارجي محاولة بذلك فك الارتباط و التخلص من قيود التبعية، إلا أنها فشلت في ذلك في ظل اعتمادها على مورد وحيد و المتمثل في الريع النفطي الذي يخضع مباشرة لتذبذبات السوق العالمية التي يتحكم في تحديد أسعارها أطراف خارجية تتناقض مصالحها و مصالح الجزائر، هذا من جهة.

لكن، من جهة أخرى، الجزائر ليست فقط فريسة للتبعية، و إنما هي تعمل لكي تكون تابعة أو أن سياستها تؤدي في النهاية إلى مزيد من التبعية، و هذا صحيح، لأن التبعية ليست قدرا محتوما أو مجرد عامل خارجي يفرض على البلاد، و إنما لابد و أن يكون لهذا العامل الخارجي امتدادات و عوامل داخلية تجعله أكثر ملاءمة و فاعلية في تكريس هذه التبعية و التي من أخطرها استشراء ظاهرة الفساد و ما يمثله ذلك من عائق كبير لانطلاق عملية التنمية.

الإشكالية: كيف يمكن للجزائر التخلص من قيود التبعية و بناء اقتصاد وطني أكثر تنوعا بعيدا عن الريع النفطي؟

الفرضية الرئيسية: إن بناء اقتصاد وطني قوي و غير تابع لن يتحقق إلا من خلال تنمية بالاعتماد على الذات تأخذ بعين الاعتبار الخصائص و القدرات الذاتية للمجتمع و الاقتصاد الجزائريين.

أهمية الموضوع: تظهر أهمية البحث في المحاولة الجادة لإيجاد منهج واقعي يضمن الانطلاقة الفعلية لعملية التنمية الشاملة في الجزائر كبديل عن السياسات التنموية الارتجالية المتسرعة، و الذي لن يتحقق إلا من خلال تنمية بالاعتماد على الذات تعيد للاقتصاد الجزائري مكانته على المستويين الوطني و الدولي.

أهداف البحث (المخطط): تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على:

- ✓ –تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- ✓ ماهية التنمية بالاعتماد على الذات؛
- ✓ –شروط نجاح تطبيق التنمية بالاعتماد على الذات في الجزائر

المنهج المتبع: لمعالجة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي حسب الضرورة التي اقتضتها طبيعة الموضوع، أين تم تحليل واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في بعض المؤشرات كمؤشرات الفساد، و آثار التبعية للنفط، مع التعرض بالتفصيل لماهية التنمية بالاعتماد على الذات و شروط نجاح تطبيقها في الجزائر.

1–تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر:

1.1–الجزائر و النفط: إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلاّ أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول

التي لا تملكه على حساب الدول النفطية. وقد تسببت اللاعقلانية في توزيع الموارد بين القطاعات ومؤسسات الاقتصاد في حدوث انفصال ظاهر بين القطاع المالي والقطاعات الإنتاجية، باعتبار أن هناك مفارقة كبرى بين وفورات مالية هائلة بيّنتها المؤشرات الاقتصادية الكلية و صعوبات تمويلية ضخمة أثبتها واقع المؤسسات الوطنية المنتجة.[1]

وإذا كانت الجزائر على غرار العديد من الدول النامية المنتجة للنفط تُعاني نتيجة الأسعار المتداولة التي انخفضت من 100 دولار أمريكي للبرميل سنة 2011 الى أقل من 50 دولار أمريكي منتصف عام 2014، فهذا يعكس مشكلةً متجذرة في إدارة اقتصادها؛ ذلك أنه في دول مثل الجزائر تُمثِّل الثروة النفطية في الغالب سيفًا ذا حدَّين:[2]

- فهي تمنح في البدء شعورًا مزيفًا بالأمان ووهمًا بالمناعة السياسية والاقتصادية، قد تَحمل الحكومات على فقدان الوعي بالحاجة إلى إدارة اقتصاديةٍ جيدةٍ ومساندة للنمو المستدام. إذ لا تتبع عائدات النفط مسارًا معلومًا بسبب تقلبات الأسعار، وتؤدي سياسات اقتصادية غير حكيمة إلى مستويات إنفاق مرتفعة في السنوات الجيدة (مع ارتفاع أسعار النفط) تليها انخفاضات شديدة في السنوات السيئة (مع انخفاض **أسعار النفط) مما يولِّد تزعزعًا في الاقتصاد المحلي** .
- أمَّا السياسات الحكيمة فهي تتفادى مراحل الفورة من خلال الحرص على الاستقرار في الاستهلاك والنفقات الجارية، مضعفة بذلك الرابط بين النمو الاقتصادي وديناميكية عائدات مصادر النفط.

بالنسبة للهيكل السلعي للصادرات في الجزائر لا يزال النفط يسيطر على اكثر من 90% من الصادرات في الجزائر، و هذا ما يجعلها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات، و على عدد محدود من أسواق التصدير، مما يعني درجة تركز كبير في التصدير و قلة تنوع الصادرات.

الشكل 1: حصة النفط في اجمالي الصادرات في الجزائر و بالدول العربية النفطية و دول مقارنة للعامين2000 و 2015(%)

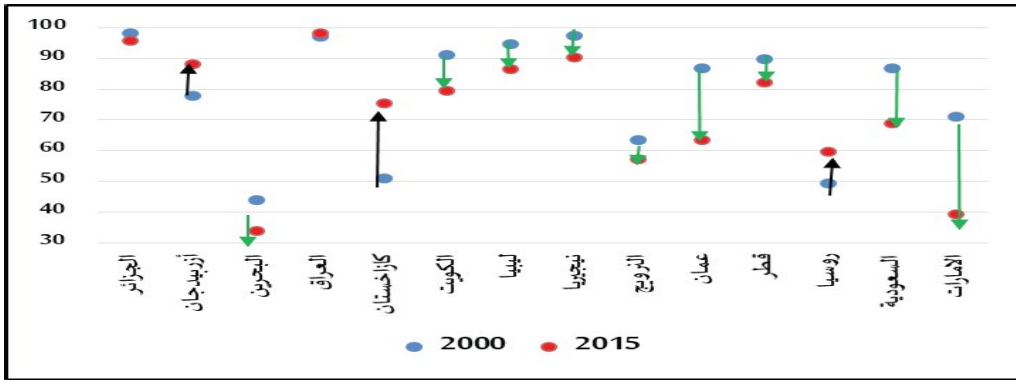

المصدر: تقرير التنمية العربية،2018، ص 80كما يتضح من الشكل أدناه أن نسبة صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر الى اجمالي الصادرات تبقى ضعيفة جدا لا تتجاوز 5% مقارنة بدول المقارنة كالامارات، و البحرين مثلا التي تعرف تحسنا ملحوظا في مستوى مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات، مع النسبة الكبيرة التي تمثلها المنتجات الاولية كالوقود و المعادن، و التي تعني ضعف المحتوى التكنولوجي لهذه الصادرات أي مساهمة التكنولوجيا في تطور مكونات سلة الصادرات تبقى غير مشجعة كذلك فهي تكاد تنعدم نتيجة التركيز على المواد الأولية و الموارد الطبيعية فقط.[3]

الشكل2: حصة الصناعة التحويلية في الصادرات للفترة 2000-2015

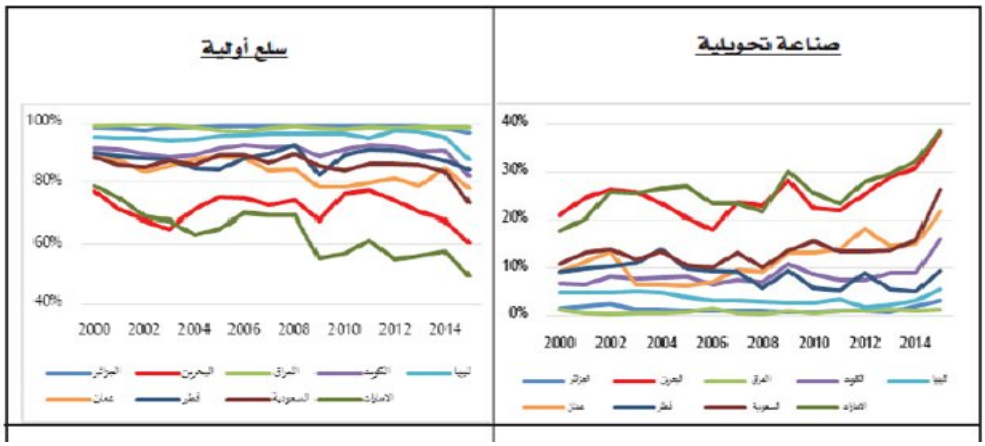

المصدر: تقرير التنمية العربية2018 ، ص84

و هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من قصور كبير في عملية التحول الهيكلي، و الانتقال بالاقتصاد من اقتصاد الريع إلى اقتصاد إنتاجي نظرا لتعثر اغلب القطاعات الاقتصادية و ضعف مساهمتها في العملية الإنتاجية و توليد قيمة مضافة. فمن خلال الجدول أدناه يلاحظ المساهمة المحتشمة

للقطاع الزراعي الذي لم تتعد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 12% طيلة الفترة 2015-2018، و نفس الملاحظ مع قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي هو الآخر لم تتعد مساهمته 11% متراوحا بين 11.3% و 11.86%، مع بقاء القطاع الصناعي دون المستوى المطلوب بمساهمة ضعيفة جدا لا تتعدى 5%.[4]

الجدول 1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي(2015-2018)

الوحدة(%)

السنوات / القطاعات	2015	2016	2017	2018
المحروقات	19.2	17.1	19.68	21.44
الصناعة	5.3	5.0	5.71	5.55
الزراعة	12.0	11.0	12.27	12.31
البناء و الأشغال العمومية	11.3	11.0	11.85	11.86

Source : Rapport Economique Algérie, Aout 2019- Juillet 2020 , p14, http : //www.s-ge.com

كما يلاحظ أن الجزائر سجلت انخفاضا في نسبة نمو الإيرادات العامة التي بلغت 3.3% سنة 2018 مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى أين تراوحت بين 31% في السعودية و 27.3% في قطر نتيجة زيادة الانتاج النفطي، اضافة الى زيادة الايرادات الضريبية و حصيلة الرسوم الجمركية مما يعكس جهود عدد من هذه الدول النفطية لتنويع مصادر الايرادات العامة مقارنة بالجزائر التي تبقى الجهود فيها غير كافية و غير جدية.[5]

الشكل3: نمو الايرادات العامة و المنح في الجزائـــر مقــارنة بالدول العربية الأخرى لعامي 2017-2018

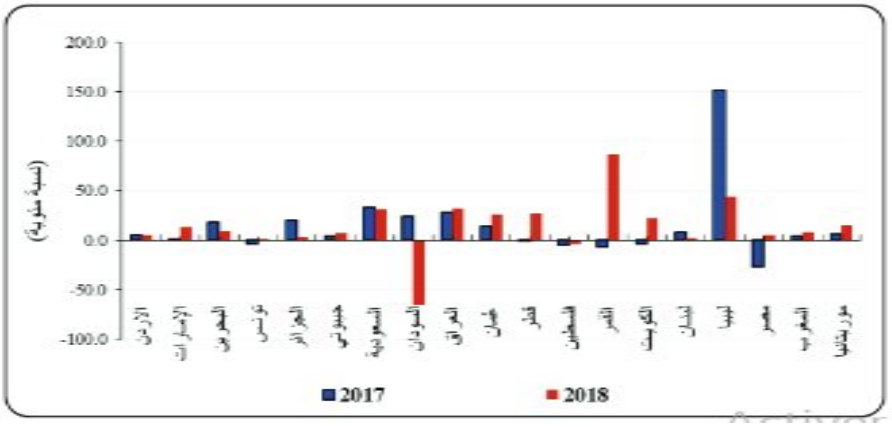

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي 2019، ص108

2.1-ظاهرة الفساد: تعد مشكلة الفساد بلاء عالمي. و على الرغم من طبيعتها إلا أن درجتها ومداها يختلفان من بلد إلى آخر، إنها ظاهرة تمس جميع الدول المتقدمة والأقل نموا والأغنى والأفقر. وتتخذ أشكالاً عديدة كالرشاوى والاختلاس والاتجار، النفوذ، إساءة استخدام المنصب، الإثراء غير المشروع، الإخفاء، غسيل الأموال، الاحتيال، والمحسوبية ...إلخ.[6]

و غالبًا ما يتم تعريف الفساد بمصطلحات مبسطة من خلال "إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكــاسب خاصة" مع أشكـــال مختلفة مثل "إســـاءة استخدام السلطة "أو" إســاءة استخدام السلطة المخولة ".

كما يُعرَّف الفساد دائمًا بأنه "انحراف عن القاعدة" لأنه يفترض أن السلطة الموكلة إلى شخص ما يجب ألا تحابي المكاسب الخاصة لأي شخص، ولكن لتعزيز المصلحة العامة، بكل إنصاف و بكل حيادية.[7]

و هناك العديد من الدراسات التجريبية التي بينت العلاقة السلبية بين الفساد و النمو الاقتصادي، اذ يمكن للفساد أن يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الاستثمار سواء في تكوين رأس المال البشري، أو في تكوين الانفاق العام.[8]

و الاقتصاد الجزائري و كغيره من الاقتصاديات يعاني هو الآخر من استشراء الفساد و تطور آلياته و تزايد مخاطره على الأمن الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي للدولة، و بالتالي تدهورت القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري و أضحى الترييع(الريع) و الفساد المركب المتقاطع أحد مظاهر الداء الجزائري الذي يلتهم نعمة الموارد الطاقوية و التي قدرت عائداتها الخارجية بحوالي 900 مليار دولار، بالاضافة الى المستهلك منها داخليا و الدعم المرتبط بها:[9]

- ✓ تطورت الواردات الطاقوية و ما يرتبط بها من استهلاك مدعوم و تهريب يستنفذان جزء من العائدات و الدعم المرابط بها؛

الجدول2: تطور الواردات الطاقوية للفترة 1997-2015(الوحدة مليون دولار)

الفترة	2003-1997	2011-2004	2015-2012	2015-1997
الواردات الطاقوية	786	5054	17160	23000

المصدر: صالح صالحي، (2015)، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد و لعنة الفساد، المؤتمر الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، الورشة 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، دون صفحة

- ✓ كما تطورت حصة الشركاء الأجانب و أصبحت تستقطع جزءا هاما من عائدات الثروة البترولية الغازية فقد تجاوزت 66 مليار دولار للفترة 1997-2015

الجدول3: تطور حصة شركاء سوناطراك للصادرات الطاقوية 1997-2015(الوحدة مليون دولار)

الفترة	2002-1997	2007-2003	2012-2008	2015-2013	2015-1997
حصة الشركاء	5242	19242	23736	17711	65931

المصدر: **صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، دون صفحة** و بناء على المعطيات السابقة في الجدولين يكون إجمالي فاتورة الواردات الطاقوية و تحويلات الشركاء خلال الفترة المذكورة مساوية لمبلغ 90 مليار دولار و هو مبلغ يفوق إجمالي مخصصات الاستثمار العامة لبرنامج دعم النمو الأول. كما تطورت أشكال تبديد و هدر هذه الموارد بتطور الفساد مما يؤدي إلى إضعاف قدرات تنويع الاقتصاد الجزائري و تجسيد التحول الهيكلي المطلوب. يذكر منها:

- ✓ تزايد حصة الدعم و الفوارق بين أسعار المنتجات الطاقوية في السوق المحلية و الأسعار في السوق الدولية. و بلغت أرقاما كبيرة تستنزف جزءا هاما من الإيرادات العامة. فقد بلغ مجموع الدعم على المنتجات البترولية و الغاز الطبيعي 10 %من الناتج المحلي الإجمالي و حوالي 24% من الإيرادات العامة الجزائرية؛
- ✓ كما أن هذا الدعم يعود إلى الشرائح العليا و الأكثر قدرة في المجتمع بنسبة تتراوح ما بين 60-80 %، في حين لا تحصل الشرائح الأكثر فقرا سوى على 4-5 % من الدعم المتعلق ببعض المنتجات الطاقوية؛

- ✓ التحايل و تحويل الثروة المرتبطة بالمبالغة في تقييم الواردات و التهرب المرتبطة بتضخيم الفواتير؛
- ✓ التهرب من الرسوم الجمركية من خلال مدخل تشجيع مدخلات و مكونات الانتاج المحلي، و كذا إنتاج الشركات الأجنبية التي تقيم فروع تركيبية أولية لها في الجزائر؛
- ✓ الخسائر المرتبطة بالتهرب من الضرائب باستغلال سياسات الحوافز و أشكال الدعم الموجه لتشجيع الاستثمار؛
- ✓ الهدر المرتبط بالانحرافات في عمليات دعم المؤسسات و أصحاب المشروعات و إلغاء الديون؛
- ✓ الهدر المرتبط بالفساد في محال الدعم الاجتماعي المباشر و غير المباشر؛
- ✓ التكاليف المرتبطة بالأخطاء في إدارة الصفقات و إنفاذها و متابعتها و انعكاساتها على جودة الانجاز و مستوى الخدمات، و خاصة مع الشركات الأجنبية في المشاريع الكبرى؛
- ✓ التكاليف المتعلقة بالأخطاء في تقدير قيمة المشاريع البنية الأساسية و إعادة تقييمها بالمقارنة مع المتوسطات العالمية و الإقليمية.

لقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية، تقريرها السنوي المتعلق بمؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2019، وحسب التقرير تراجعت **الجزائر** في المؤشر بمركز واحد مقارنة بعام 2018 وأتت في المركز 106 عالميا عام 2019 بعدما كانت في المركز 105 من بين 180 دولة شملها التقرير. وحلت الجزائر في المرتبة العاشرة عربيا رفقة مصر بعد الإمارات التي تصدرت المركز الأول عربيا في مكافحة الفساد تلتها قطر والسعودية وعمان والأردن وتونس والبحرين والمغرب في حين جاءت مصر والجزائر في المرتبة العاشرة عربيا[10].

الجدول4: ترتيب الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشرات مدركات الفساد لعامي 2018 و2019

ترتيب الدول العربية	2018			التغير بالدرجة	2019 (جديد)		
	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة		الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة
الإمارات	23	1	70	1+	21	1	71
قطر	33	2	62	=	30	2	62
السعودية	58	4	49	4+	51	3	53
عمان	53	3	52	=	56	4	52
الأردن	58	4	49	1-	60	5	48
تونس	73	6	43	=	74	6	43
البحرين	99	9	36	6+	77	7	42
المغرب	73	6	43	2-	80	8	41
الكويت	78	8	41	1-	85	9	40
الجزائر	105	10	35	=	106	10	35
مصر	105	10	35	=	106	10	35

المصدر: جمعية الشفافية الكويتية، https://www.transparency.org

و كنتيجة حتمية لانتشار الفساد بمختلف أشكاله انعكس ذلك سلبيا على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤشرات التالية:

الجدول5: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر سنة 2019

المؤشر الإقتصادي	2019
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)	183.7
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	2.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)	4,229.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	5.6
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	36.4
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	−23.0
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	−12.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	40.5
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	63.1
إجمالي الإحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	55.6
عدد شهور الواردات التي تغطيها الإحتياطيات	11.5
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	2.1
عدد السكان (مليون نسمة)	43.4
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	12.6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار 2019، ص56

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه **أن مؤشرات الاقتصاد الجزائري عرفت** تراجعا كبيرا، حيث لم يسجل معدا النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سوى 2.3%، في حين قدر معدل التضخم ب 5.6%، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد سجلت ارتفاعا كبيرا حيث بلغ المعدل 12.6% و النسبة الأكبر منهم عند خريجي الجامعات. كما سجل الميزان التجاري هو الآخر عجزا قدر ب −32 مليار دولار أي بنسبة−12.5% من الناتج المحلي نتيجة التراجع الكبير الذي مس الصادرات النفطية بسبب تراجع الطلب

عليها و انخفاض أسعارها، مما انعكس سالبا على الاحتياطات الرسمية الذي تراجعت قيمتها لتصل الى 55.6 مليار دولار فقط.

2- مدخل للتنمية بالاعتماد على الذات: إن إستراتيجية الاعتماد على الذات ليست مجرد تغيير في أنماط الاستهلاك أو الاستثمار، أو التصنيع، أو تحقيق النمو مع إعادة التوزيع، أو الإغداق على الفئات الاجتماعية الفقيرة ببعض المشروعات والإعانات، أو انتهاج سياسات مالية ونقدية معينة، إنها في الحقيقة كل مترابط، إنها نسق اقتصادي، اجتماعي، سياسي متكامل.[11]

1.2-المفهوم: تعني إستراتيجية الاعتماد على الذات نفيا للتبعية[12] وبناء للتنمية المستقلة. ونفي التبعية يعني القضاء على علاقات الاستغلال والتبادل اللامتكافيء، التي ترسو في أغلالها البلاد المتخلفة في علاقتها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. مع ما يتطلبه ذلك من سيطرة وطنية على مقدرات الاقتصاد القومي.

التنمية المستقلة تعني صياغة مشروع حضاري شامل، يهدف إلى استغلال كل الموارد المتاحة والممكنة، المالية والمادية والبشرية والطبيعية، ووضعها في خدمة بناء هيكل اقتصادي متقدم تتحقق فيه شروط التراكم الذاتي. وتتوزع فيه ثمار العمل الاقتصادي بعدالة فيما بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التي يضمها الاقتصاد القومي.

تحقيق مثل هذه الاستراتيجية التي هي شيء مختلف تماما عن عمليات التكييف الشائعة الآن واستمرار بقائها عبر الزمن يتطلب ظهور طبقة سائدة، أو ائتلاف سياسي. وعامل التنمية في هذه اللحظة سيكون عليه أن يواجه المجموعات الأخرى ذات المصالح المتنازعة وأن يفرض نفسه عليها. وأن يتغلب على التناقضات الحقيقية التي تقف في طريق توفيق هدفه الاجتماعي وتنفيذه[13] .

على صعيد التنظير في مفهوم التنمية المستقلة (الاعتماد على الذات) يمكن إعتبار بول باران رائدا في الدعوة إلى تحقيقها في تحليله التطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه الشهير" الاقتصاد السياسي للتنمية. "إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن. بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل، التي تمثل النسبة العظمى من المجتمع بشكل عام. كما أكد على القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة، خصوصا الرأسمالية والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير للفائض الاقتصادي الفعلي. وركز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف، وقصر معالجاته على قطع أوتار هذه العوامل مع انحيازه إلى النموذج اللارأسمالي في التنمية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

يعني الاعتماد على الذات، في نفس الوقت، نوعا من العزلة النسبية[14] للإقتصاد القومي بالنسبة لنموذج اتخاذ القرارات والشركات دولية النشاط. ودخولا في علاقات مع بقية المجتمع العالمي في ظل أشكال مختلفة وبدرجات تفضيل وفقا لطبيعة كل جزء من أجزاء المجتمع العالمي.

ويمكن التمييز بين مستويات ثلاثة تدور عندها فكرة الاعتماد على الذات في إطار جهود التطوير: [15]

- في داخل الاقتصاد القومي، على مستوى القاعدة المتمثلة في السكان المشاركين فعلا أو احتمالا، في عملية الإنتاج في مختلف نواحي النشاط.
- على مستوى الاقتصاد القومي في علاقته ببقية أجزاء العالم، أي من الناحية الدولية.
- على الصعيد الإقليمي في إطار العلاقات بين مجموعة من الدول تشغل أحد الأقاليم التي يتكون منها المجتمع العالمي.

جوهر الاعتماد على الذات واحد أيا كان المستوى الذي ينظر إليه عنده ابتداء من الحاجات الاجتماعية للغالبية تعبأ الجهود التطويرية الذاتية على نحو مستقل بقصد المساهمة في نمط من العلاقات الدولية، ينفي النمط القائم الذي أنتج التخلف وكرسه رغم جهود النمو منذ الحرب العالمية الثانية. لكن هذا لا يعني الانغلاق[16]، أو قطع التعامل مع الاقتصاد العالمي، أو تحقيق الاكتفاء الذاتي. فهذه أمور غير ممكنة، لأن الاعتماد على الذات هو أمر نسبي يختلف من منطقة إلى أخرى ومن قطاع اقتصادي إلى آخر. وهو لا يلغي مبدأ التقسيم الدولي للعمل بين الدول المتقدمة والمتخلفة. وإنما هو محاولة لتصحيح شروط التبادل الاقتصادي ليمكن الاقتصادات الضعيفة من الاستفادة الطبيعية من منافع الميزة النسبية في التجارة والإنتاج. وهذا لا ينفي طبعا إمكان الاستعانة بالموارد الخارجية كعنصر مؤقت ومكمل للموارد المحلية.

2.2-**أهداف إستراتيجية الاعتماد على الذات:** فشل العديد من البلدان المتخلفة في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية دفع بها إلى التفكير الجدي في إيجاد إستراتيجية بديلة تنطلق من الاعتماد على الذات كأساس لا بد منه لإنجاح هذه العملية. وذلك من خلال سيطرة المجتمع على موارده الذاتية وقدرته على اتخاذ القرار المستقل فيما يتعلق بتحديد نمط استخدامها وشكله، وتسخيرها باتجاه الأهداف المرسومة من دون أن يعني ذلك الانكفاء والانعزال عن العالم الخارجي، بل يجب مراعاة عزل التأثيرات الخارجية السلبية في كل من الإنتاج والاستهلاك المحليين. وذلك بتغيير نمط التجارة الخارجية للبلد المتخلف تغييرا جذريا، مع إعادة تحديد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة بما يلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحا للأفراد، مع التأكيد على أن يكون إنتاج هذه الاحتياجات محليا بالأساس قدر الإمكان. يمكن تحديد أهم العناصر المكونة لهذه الإستراتيجية في النقاط التالية:[17]

- ✓ الحد من العلاقات الخارجية التي تعمق من تبعية البلدان الضعيفة والتي تتركز في الآليات النقدية والمالية للنظام العالمي، ونقل التقنية، وتحويلات رأس المال وغيرها.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها بشكل أساسي نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي احتياجات السكان الأساسية، وبما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي، وتشجيع أنماط التقنية غير الضارة بالبيئة مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التوسع السريع للمراكز الحضرية.

- ✓ التكامل بين القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين، الزراعة والصناعة بالشكل الذي يعمق الارتباطات الخلفية والأمامية بينهما، ويعزز تطويرهما دون اللجوء إلى الخارج قدر الإمكان، وبما يحقق معدلا مرتفعا للنمو والاستخدام.
- ✓ وضع السياسات الكفيلة بتفادي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتصحيحها بما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية التنمية. بتفعيل الدور التنموي للدولة[18] كدليل لتوجيه التحول الهيكلي من خلال وضع الحوافز و تعزيز الأطر القانونية و الإدارية و التنظيمية لدعم التحول الهيكلي.
- ✓ تعزيز التعاون مع بلدان العالم النامي الأخرى التي تشترك في أهدافها العامة، وهنا تتحول هذه الإستراتيجية إلى الاعتماد الجماعي على الذات، مما يساعد على توسيع الحجم الاقتصادي للبلدان الصغيرة، ويجعل من السهل عليها مواجهة بعض العقبات التي تقف في وجه تطبيق الاعتماد على الذات فيها بشكل منفرد.
- ✓ تعزيز قدرة الموارد البشرية صحيا و تعليميا، مع تبني أسلوب فعال لتوزيع الدخل بما يحقق عدالة اجتماعية أوسع.
- ✓ تطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة، وتطوير التقنية المحلية، وتوفير مستلزمات تطوير التقنية المستوردة من الخارج بشكل يتلاءم مع الظروف المحلية لهذه الدول.
- ✓ زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية على جميع المستويات، كضرورة جوهرية، وواحدة من الاحتياجات الأساسية للأفراد في الوقت نفسه، للقضاء على الفقر والتخلف بأسرع وقت ممكن.

تكمن السمة البارزة لهذه الإستراتيجية في الموازنة بين أهمية العوامل الداخلية والخارجية لإحداث عملية التنمية الاقتصادية. وهنا فإن التركيز يجب أن يتم على إصلاح الآليات الداخلية للتنمية أولا من خلال تغيير السياسات الداخلية التي أدت إلى مزيد من التبعية، بدلا من توجيه الاهتمام نحو إجراءات تغيير الاقتصاد العالمي وجعله يتكيف مع متطلبات التنمية في الدول المتخلفة.

3- شروط نجاح تطبيقها: إن في وسع البلدان المتخلفة ومنها الجزائر أن تشكل مستقبلها. وإلا شكله غيرها وفقا لمصالحه. ولن تفعل إلا إذا خاضت، بكل عزم، معارك حرب التنمية الضارية. فليس هناك "طريق ملكي "ممهد تتهادى فيه، حتى تصل إلى عصر الرخاء. وإنما تشبه التنمية سباق الحواجز التي لا تنتهي. والنجاح في التنمية في مرحلة معينة ليس ضمانا كافيا للنجاح في مراحل تالية،" تجربة النمور الآسياوية "شاهد على ذلك. وليس صحيحا ما يذهب إليه دعاة العولمة من أنها قد محت الحدود السياسية وأهدرت قيم الحضارات والقومية. وأن الحضارة الغربية في طريقها إلى العالمية على أساس دفع الحضارات الأخرى إلى عالم المتاحف والذكريات الحلوة أو المرة حسب هوى المتذكر. وأن هذا التغيير الشامل لوجه كوكب الأرض حتمي ونافع ولو بعد زمن لكل البشر.

إن التنمية الاقتصادية للمجتمعات المتخلفة في حاجة إلى دولة ديمقراطية قوية بالتأييد الشعبي. فاعلة من خلال المشاركة الشعبية، تصفي التنمية المشوهة، التي ورثتها من أيام الاستعمار قديمه و جديده. ومن نظم القهر والفساد والعجز والتبعية. والقول بغير ذلك ضلال تولده خديعة، قصر نظر أو جهالة. التنمية إما مستقلة وإما تنمية محدودة خاضعة لقوى خارجية مهدرة لمصالح الجماهير العريضة. لا تعيش إلا لأجل محدود في إطار من القهر والاستغلال والتخلف.[19]

1.3-الوسائل: بالرجوع إلى البعد التاريخي لإستراتيجية الاعتماد على الذات في الجزائر يظهر أن الميثاق الوطني لسنة 1976 ، قد أكد وبشكل ملح على التركيز على وسائل التنمية المستقلة والتي تتضمن البنود التالية : [20]

- ✓ العمل على إيجاد وتطوير الموارد التي توفر التراكم.
- ✓ ضمان توازن المبادلات مع الخارج.
- ✓ ضمان الاستقلال المالي للدولة، من أجل دعم التحرير الاقتصادي للجزائر بصفة نهائية.
- ✓ جعل السوق الوطنية أضمن قاعدة للقيمة الاقتصادية.

كان لإرساء قواعد الصناعات الأساسية في الجزائر عاملا مساعدا في التأكيد على "تصدير منتوجات مصنعة، وبهذا الصدد يمكن قراءة فقرة من الميثاق الوطني لسنة 1976 "... وبهذا تجد الصناعة لدى السوق الوطنية الدعم الضروري للتغلب على المشكلات المرافقة لانطلاقها واستكمال نضجها، وعليها أن تستفيد من هذا الدعم لتجويد منتجاتها وخلق الظروف التي تمكنها من دخول المنافسة لتحتل موقعها من السوق الدولية، وذلك في نطاق ما يبذل من الجهود لتنويع صادرات البلاد والانتقال بالجزائر من مرحلة تصدير المواد الأولية إلى مرحلة تصدير المنتجات المصنعة."

إن التصدير في الجزائر لم يعد اختيارا وإنما بات حتمية وهذا ما أكدته اللائحة الخاصة بتنظيم تسيير الاقتصاد الوطني، المقدمة للمؤتمر الخامس للحزب سنة1983 : " أن نشاط التصدير نظرا لدوره الحاسم في تنمية الاقتصاد الوطني المقبلة ينبغي أن يكون موضوع سياسة تطور وطنية حقيقة بفضل الإجراءات المتخذة في مجال دعم الأسعار وتكييف النظام الجبائي وتحديد كيفيات تمويل ملائم وتخفيف الإجراءات الإدارية وتشجيع الوحدات المصدرة."

كما أن ميثاق 1986، قد أكد هو الآخر على أهمية التصدير خاصة مع بروز المعطيات الدولية الجديدة والتي كانت لها إقرارات وانعكاسات على اقتصاديات دول الجنوب ومن بينها الجزائر، حيث تقول الفقرة التالية من الباب الثالث تقول: " أن توفير الشروط الضرورية لجعل الصناعة عدا قطاع المحروقات مصدرا دائما وصالحا للتراكم". إذا تتجلى معاني هذه الفقرة في البنود التالية:

- ✓ في الجزائر يرتكز تراكم وسائل الدفع الخارجي على منتوج المحروقات وحده، وبالإضافة إلى ذلك فإن إمكانياتها التصديرية لهذا المنتوج تنخفض تدريجيا بسبب نفاذ الحقول الموجودة وارتفاع

الاستهلاك الوطني ثم أن التقسيم الدولي للعمل أدى إلى تدهور متزايد لعلاقات التبادل وإلى انخفاض في إيرادات العملة الصعبة.

- ✓ وهكذا يصبح إحداث الوسائل، وتوفر الشروط الكفيلة بخلق المداخيل وتراكم موارد مالية مرتفعة من العملة الصعبة، هدفا رئيسيا ذا أولوية مطلقة باعتبار أنه يتعين على الجزائر أن تعتمد قبل كل شيء على نفسها لضمان ديمومة تنميتها.
- ✓ إن اكتساب الفعالية في أية صناعة يشكل مصدرا واسعا للتراكم ولذلك ينبغي توفير كل الشروط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف وعليه فإن الأمر يتعلق، قبل كل شيء، بتوفير الشروط التي تسمح بتحقيق فائض تخصص للتصدير، علاوة على الحاجات الأساسية للسوق الداخلية، ونظرا لهيمنة علاقات القوي على السوق الدولية، فإنه يتعين على الصناعة الوطنية أن ترفع من مستوى منافستها ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاستقلال الأمثل لإدارة الإنتاج والتحكم في تكاليفه وصناعة منتجات تكون جودتها مطابقة للمقاييس الدولية.

مع اشتداد أزمة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية في أفريل 1986 إذ وصلت الأسعار إلى ما دون عشر دولارات للبرميل الواحد بينما في وقت سابق كانت تفوق 35 دولار للبرميل الواحد، بات واضحا التوجه الحتمي نحو إيجاد بديل للمحروقات وهو ما اصطلح عليه باسم الصادرات خارج المحروقات متمثلة في تصدير منتجات صناعية وفلاحية وخدمات.

2.3-الشروط: إن عملية بناء الاقتصاد الجزائري والتوجه به نحو التنمية المستقلة والخروج به من مآزق التبعية والارتباط بالعالم الخارجي عملية صعبة، وهناك ست شروط لنجاح هذا النموذج والتي يمكن استعراضها على النحو التالي: [21]

- ✓ يعد الشرط الأول لنجاح النموذج هو تفجير الطاقات الذاتية والمعنوية الكامنة لدى المواطنين وتكوين بداخلهم شعور بالانتماء الوطني الأمر الذي يجعلهم يضحون بالكثير من كماليات الحياة من أجل إعادة بناء اقتصاد بلادهم والسير بها على درب التنمية، وتلعب في هذا المجال الأحزاب والتنظيمات السياسية دورا رياديا في إيقاظ همة المواطنين وحشد قواهم و تحسيسهم بطبيعة التحديات التي تواجههم في ضوء برنامج أو خطط مرسومة تبين الأهداف المراد تحقيقها.
- ✓ ويرتبط الشرط الثاني بالسياسات الاقتصادية المتبعة والوعي بالصعوبات المحتمل حدوثها نتيجة تطبيق هذا النموذج والتي قد تأخذ شكل عقوبات من طرف الدول المتضررة من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج فرض حصار اقتصادي مثلا وبالتالي لمواجهة هذه الصعوبات ينبغي إجراء تغييرات في السلوك الاستهلاكي للإفراد وتشجيعهم للميل للادخار من اجل رفع معدلات الاستثمار.
- ✓ إجراء تغييرات في جوهر النظام السياسي وتوجهاته الليبرالية وجعله قابلا لتبني النموذج الجديد.

- ✓ المشاركة الجماعية والشعبية في التنمية باعتبارها عاملا محفزا لإزالة العقبات التي يمكن أن تعترض تطبيق هذا النموذج من خلال أشراكها في العملية التنموية بالشكل الذي ينعكس إيجابيا على إعادة توزيع الدخول والثروة بحيث يحصل الإفراد على دخول ترتبط بمستوى إنتاجيتهم ومدى إسهامهم في العملية التنموية فضلا على توفير خدمات التعليم والصحة وفرض العمل.
- ✓ يقتضي الشرط الخامس إيجاد الفرص الكفيلة لرفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية دون تركيز الاهتمام على قطاع محدد في توليد الدخل، والعمل على تنويع مصادر الدخل في مع إتباع وسائل للوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة كتنويع مصادر الواردات وتقوية محالات التعاون بين دول الجنوب وفتح المجال إمام المبادرات والمواهب الوطنية لترقية وتطوير التكنولوجيا المحلية.
- ✓ نشر الوعي لدى النخب والجماهير بأهمية التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين دول الجنوب باعتباره صمام أمان لتطبيق النموذج البديل.

خاتمة: إن مواجهة تحديات الألفية الثالثة بالنسبة للاقتصاد الجزائري يتطلب تكريس وتفعيل مبدأ التنمية بالاعتماد على الذات، بتطوير إستراتيجية عقلانية تقوم على الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية، فضلا عن محاولة خلق التكتلات الجهوية والعربية لمنافسة السوق العالمي وإثبات الذات والتأثير في الأحداث الإقليمية والعالمية.

النتائج:

- ✓ حقيقة أن الموارد البترولية هي التي سمحت القيام بالانجازات المادية في الجزائر، و ضمان ارتفاع مستمر لمستوى العيش، و لكن تقلص الموارد البترولية سلط الأضواء على مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري و على الاختلالات التي تخفيها وفرة الموارد؛
- ✓ كما كشفت أزمة كوفيد-19 عن القصور في انجازات التحول الهيكلي و لا يوجد تغيير هيكلي يلامس بنية الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال اقتصاد ريعي أحادي التصدير، تركز في الصادرات النفطية، عدم تنوع لا في الإيرادات و لا في الأسواق؛
- ✓ السبب الرئيسي وراء هذا الفشل في التحول الهيكلي هو معضلة الفساد التي أفرغت الاقتصاد من أهدافه الحقيقية و خلقت شلل في كل القطاعات الاقتصادية التي هي اليوم عاجزة عن الأداء الاقتصادي الجيد؛

التوصيات:

- ✓ الحاصل أن أي اقتصاد لا يكون مستقرا إلا إذا كان منتجا أي تنمية بالاعتماد على الذات، و الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مستهلك؛
- ✓ إن التنمية بالاعتماد على الذات تعني تعظيم الاستفادة من الموارد الوطنية و العمل على تنميتها و ترشيد استخدامها بما يعزز تحقيق النمو الاقتصادي و يزيد من درجة الاشباع للحاجات الأساسية؛

- ✓ هناك ضرورة ملحة لمعالجة الاختلالات بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة فعلا أي التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، و التأكيد على سياسة التخطيط الاقتصادي المدروس مع المراقبة و المتابعة الدائمة للبرامج و المخططات التنموية المسطرة؛
- ✓ ضرورة الابتعاد عن هدر المال العام بتوزيعه عشوائيا في مشاريع مفلسة مسبقا و غير مدروسة، و محاربة كل أشكال الفساد التي تنخر في بنية الاقتصاد الجزائري بتطوير التجارة الإلكترونية لضمان الاستدامة، ومد الأسواق البديلة.

الهوامش:

1- زغيب شهرزاد، حكيمة حليمي، القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، على الموقع الالكتروني: www.ao-academy.org

2- كارول نخلة، كارول نخلة، تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة: تحد و فرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر 2015، على الموقع الالكتروني: studies.aljazeera.net

3- تقرير التنمية العربية، 2018، ص80-84

4 - Rapport Economique Algérie, Aout 2019- Juillet 2020 , p14, http : //www.s-ge.com

5- تقرير صندوق النقد العربي، 2019، ص107

6 -M.Joel Godin, La corruption comme obstacle au developpement économique, Commission de la coopération et du developpement, Section Canadienne,Mai 2019, p 1, http://apf.francophonie.org

7 -Atelier, lutte contre la corruption dans les communes, Marrakch, 15 avril-28 avril 2016, p 1, www.kas.de/

8 -Recherir Omrane, Corruption Et Croissance Economique : Une Approche Econometrique Sur Les Donneés de L A lgérie, European Scientific Journal, March 2016, Edition vol 12, N 7, p 436, http : //eujournal.org

9-صالح صالحي، (2015)، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد و لعنة الفساد، المؤتمر الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، الورشة 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، دون صفحة

10-(جمعية الشفافية الكويتية،2019، https://www.transparency.org)

11-رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع، الكويت، ماي 1986، ص113

12-محمد دويدار و آخرون، إستراتيجية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1980، ص111-113

13-رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 113

14-محمد دويدار و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 113

15-نفس المرجع اعلاه ، ص111

16-عبد اللطيف يوسف الحمد، الاعتماد على الذات و العمل العربي المشترك، دار الشباب للنشر، الكويت، 1987، ص12، و لمزيد من التفاصيل: أنظر سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص44

17–سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص52–54

18 -la réalisation des objectifs de developpement durable dans les pays les moins avancés, Nations Unies, New York et Géneve, 2018, p 31, http : //unctad.org

19–اسماعيل صبري عبدالله، الخيارات الاقتصادية العربية في عالم متغير و متجدد، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، الأردن، الطبعة الأولى ، 1998ص 43–44

20–سكينة بن حمود، الصادرات خارج المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد14، ديسمبر 2000، ص210–211